

أهالي المفقودين سلّموا الاستقصاءات للصليب الأحمر: لضرورة إنشاء بنك معلومات للحمض النووي

في لبنان فابريزيو كاربوني اننا «نعي تماما دورنا ومسؤوليتنا في فحص هذه المستندات وذائل أن يسهل ذلك عملنا فيما يخص دعمنا لـ «حق المعرفة» لأهالي المفقودين بهدف إعطاء إجابات للعائلات التي تعيش أما مستديما».

وقال: «في غياب مؤسسة رسمية مسؤولة عن هذا الملف، وعلمنا منا أن لا إجراءات في هذا الصدد، تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن عليها واجبا معنويا تجاه عائلات الأشخاص المفقودين وبأن عليها أن تتحرك. لذلك قررت إطلاق عام ٢٠١٢ برنامجا على مستوى وطني من أجل تجميع بيانات ما قبل الإختفاء عن الأشخاص المفقودين من خلال ذويهم. أجرى زملائي ١٧٠٠ مقابلة حتى اليوم كمحصلة لهذا العمل مع عائلات الأشخاص المفقودين، الذين شاركوا كل المعلومات المتوفرة لديهم عن أحبائهم قبل إختفائهم».

وأشار الى ان «مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لجمع عينات الحمض النووي جاهز، ولكن لم تتم الموافقة عليه بعد بسبب تعقيد الوضع السياسي في السنتين الماضيتين. إلا أن ردة فعل السلطات عليه كانت مشجعة. ولتسهيل عملية الموافقة على هذا المشروع من قبل السلطات اللبنانية، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بكتابة نسخة مبسطة عن هذا المشروع لتقديمه لوزارة الداخلية والبلديات في الأيام القليلة المقبلة. بالإضافة إلى ذلك سيقوم مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورر بتقديمه لرئيس مجلس الوزراء خلال زيارته للبنان في كانون الثاني المقبل. ونبقى آمليين لابل واثقين بأننا سنعطى الموافقة لمباشرة عملنا بهذا المشروع مطلع العام ٢٠١٥».

واكد التزام اللجنة بقضية المفقودين وذويهم، واصرارها على أن «تساند وتدعم في حل هذه المأساة الإنسانية التي دامت طويلا».

سلمت لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين وجمعية «سوليد» لدعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين امس الملفات الإستقصائية الخاصة بالأشخاص الذين فقدوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال حفل في نقابة المحامين في بيروت.

بداية ألقى ممثل نقيب المحامين في بيروت جورج جريج رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة الدكتور عبد السلام شعيب كلمة اشار فيها الى ان «النقابة تؤيد وتشجع كل نشاط من اجل كشف خفايا هذا الملف الانساني من اي جهة اتى».

ثم ألقى غازي عاد كلمة «سوليد» وقال فيها: «الخطوة التالية والضرورية والملحة الان بعد خطوة تسليم الملف عنوانها بنك معلومات الحمض النووي لأهالي ضحايا الاخفاء القسري والمفقودين، فإنشاء قاعدة المعلومات هذه هو أبسط واجبات الدولة ان لم نقل انه من البديهيات».

بدورها، اكدت رئيسة لجنة المفقودين والمخطوفين وداد حلواني غان «الحل العلمي والعدال والمؤسساتي لقضيتنا يكمن في نقطتين:

أولا: الاعتراف بقضيتنا، بذويتنا وبنا من خلال تشكيل بنك الـ DNA وتوقيع الإتفاقية بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة اللبنانية التي تنتظر منذ سنتين في الأدرج.

ثانيا: تحديد مصير ذويتنا من خلال إقرار قانون علمي وعدال في مجلس النواب، إسوة بما شرعته برلمانات العالم، قانون يقفل ملف الحرب لأنه لم يقفل بعد، قانون يعفو إذا شئت من الخاطفين ولكن لا يعفي نفسه من تحديد مصير أهله ومواطنيه المخطوفين والمفقودين».

من ناحيته، اكد رئيس بعثة الصليب الاحمر الدولي